

الأموال غير المطالب بها في المؤسسات المالية وأثره في دعم التعافي الاقتصادي في اليمن

Unclaimed funds in financial institutions and their impact on supporting economic recovery in Yemen

فهيم رمضان مبارك مسعيد¹، رمزي عبد الله حسان²، عادل عبد القوي سالم عفيف³

Fahmy Ramadan Mubarak Musaid¹, Ramzi Abdullah Hassan², Adel Abdul Qawi Salem Afif³

¹ قسم الدراسات الإسلامية_ كلية الآداب_ جامعة سيئون d.fahmi7714@gmail.com

² جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – سيئون – حضرموت captinrmzy@uqs-ye.info

³ جامعة عدن. كلية الآداب adelnamer@gmail.com

تاريخ القبول: 26-06-2026

تاريخ الاستلام: 06-05-2026

ملخص :

يتناول هذا البحث ظاهرة الأموال غير المطالب بها في البنوك ومحلات الصرافة اليمنية نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وتكمن مشكلة الدراسة في غياب إطار شرعي وقانوني ونظام مؤسسي واضح ينظم هذه الأموال الراكدة مما يؤدي إلى هدر موارد ضخمة ويهدف البحث إلى تقديم معالجة فقهية واقتصادية متكاملة عبر بيان حكمها الشرعي وتحليل طبيعتها ملكيتها واستكشاف ضوابط استثمارها كما يسعى إلى اقتراح نموذج مؤسسي فعال يوازن بدقة بين حفظ الحقوق الخاصة بالملاك وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع واعتمدت الدراسة على منهجية مركبة شملت المنهج الاستقرائي والتحليلي والوصفي بالإضافة إلى المنهجين المقارن والتطبيقي لبناء النموذج وخلصت النتائج إلى أن الأصل الشرعي يقضي ببقاء ملكية هذه الأموال لأصحابها مهما طال الزمن وتغيرت الظروف المحيطة بها وأوضحت النتائج جواز قيام المؤسسات المالية باستثمارها بضوابط شرعية تضمن أصل المال وتوجه عوائده مباشرة للنفع العام وبين البحث أن تفعيل إدارة هذه الأموال يساهم بشكل مباشر في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز السيولة في السوق اليمني ويوصي البحث بضرورة تبني إطار تشريعي ورقابي متكامل يكون تحت الإشراف المباشر من قبل البنك المركزي اليمني لإدارة الملف.

كلمات مفتاحية: الأموال غير المطالب بها، المؤسسات المالية، التعافي الاقتصادي، اليمن، الضوابط الشرعية.

تصنيف JEL : G21, K60, O16, Z12

Abstract :

This research addresses the phenomenon of unclaimed funds in Yemeni banks and exchange companies, an issue of paramount importance given the exceptional circumstances prevailing in the country. The research problem lies in the absence of a clear jurisprudential, legal, and institutional framework to regulate these dormant funds, which leads to the squandering of substantial economic resources. The study aims to provide an integrated jurisprudential and economic treatment of these funds by clarifying their Shariah status, analyzing the nature of their ownership, and exploring the parameters of their investment, while proposing an effective institutional model that balances the preservation of private property rights with the public interest. The study adopts a composite methodology encompassing

inductive, analytical, and descriptive approaches, in addition to comparative and applied methods to construct the proposed model. The findings indicate that the fundamental Shariah principle dictates that ownership of these funds remains with their original proprietors indefinitely, regardless of changing circumstances; however, financial institutions may invest them under specific Shariah controls that safeguard the principal capital and direct the yields toward public utility when reaching the owners is unfeasible. Furthermore, the study demonstrates that activating the management of these funds directly stimulates the economic cycle and enhances liquidity in the Yemeni market. The research recommends the adoption of a comprehensive legislative and regulatory framework under the direct supervision of the Central Bank of Yemen to manage this domain.

Keywords : *Unclaimed fundus, Financial institutions, economic recovery, Yemen, Sharia controls.*

Jel Classification Codes : G21, K60, O16, Z12

المقدمة

تعد الأموال غير المطالب بها في المؤسسات المالية أحد الموضوعات المعاصرة التي تكشف عن تدخل عميق بين الجوانب الشرعية والقانونية والاقتصادية. إذ إن بقاء مبالغ مالية في الحسابات المصرفية دون حركة لسنوات طويلة، وعدم تقدم أصحابها لاستردادها، يثير إشكالات تتعلق بملكيتها، وكيفية التعامل معها، وإمكان استثمارها، والجهة المخولة بإدارتها، بما يضمن حفظ الحقوق الخاصة ويحقق المصلحة العامة.

وتزداد أهمية هذه القضية في اليمن نظرا للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وما نتج عنها من توسع كبير في الحسابات الراكدة والأموال غير المطالب بها. وفي ظل حاجة الاقتصاد اليمني إلى مصادر إضافية للسيولة وإلى أدوات مالية تحفز النمو وتدعم التعافي، تصبح معالجة هذا الملف معالجة علمية ضرورة حقيقية تفرضها متطلبات الواقع.

ومن جانب آخر، فإن الإطار الشرعي للتعامل مع هذه الأموال ما يزال يحتاج إلى مزيد من التأصيل في ضوء قواعد الفقه الإسلامي، خاصة ما يتصل بالوديعة، والأمانة، والمال مجهول المالك، والانتفاع المشروط بضمان الأصل. كما أن التجارب الدولية والعربية قد قدمت نماذج مختلفة لإدارة هذه الأموال، إلا أن ملاءمتها للبيئة اليمنية تتطلب دراسة مقارنة معمقة.

لذلك يسعى هذا البحث إلى تقديم معالجة فقهية واقتصادية متكاملة للأموال غير المطالب بها، من خلال بيان حكمها الشرعي، وتحليل طبيعتها ملكيتها، واستكشاف ضوابط استثمارها، وتقييم دورها في دعم التعافي الاقتصادي في اليمن، وصولاً إلى اقتراح نموذج مؤسسي يراعي الضوابط الشرعية ويستجيب للمتطلبات الاقتصادية.

وبناء عليه، فإن هذا البحث يطمح إلى سد فجوة علمية قائمة، وتقديم إطار نظري وتطبيقي يساهم في تعزيز الحوكمة المالية، ويحفظ حقوق الأفراد، ويخدم أهداف التنمية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود إطار شرعي وقانوني واضح ينظم كيفية التعامل مع الأموال غير المطالب بها في المؤسسات المالية اليمنية، وما يترتب على ذلك من غموض حول ملكيتها وضوابط استثمارها وإمكانات توظيفها اقتصادياً، في ظل غياب نموذج مؤسسي متخصص يعالج هذه القضية بشكل يوازن بين حفظ الحقوق وتحقيق المصلحة العامة.

ثالثاً: أسئلة البحث

1. ما الحكم الشرعي للأموال غير المطالب بها في المصارف اليمينية؟
2. ما طبيعة ملكية هذه الأموال وما مسؤوليات المؤسسات المالية تجاهها؟
3. ما الضوابط الشرعية التي يجوز في ظلها استثمار الأموال غير المطالب بها؟
4. ما دور هذه الأموال في الإسهام بدعم التعافي الاقتصادي في اليمن؟
5. وكيف يمكن بناء نموذج مؤسسي يضمن إدارة فعالة لهذه الأموال ويحفظ حقوق أصحابها؟

رابعاً: أهداف البحث

1. بيان الحكم الشرعي للأموال غير المطالب بها وفق النصوص والاجتهادات الفقهية والمجامع الفقهية.
2. تحليل طبيعة ملكية هذه الأموال ومسؤوليات المؤسسات المالية تجاهها.
3. استكشاف الضوابط الشرعية لاستثمار هذه الأموال دون الإخلال بحقوق ملاكها.
4. تحديد إمكانات الاستفادة الاقتصادية منها في سياق التعافي الاقتصادي في اليمن.
5. اقتراح نموذج مؤسسي لإدارة الأموال غير المطالب بها يوازن بين الحفظ والتنمية

خامساً: أهمية البحث

1. الأهمية الشرعية

يقدم تأصيلاً فقهياً لمسألة حديثة في واقع النظام المصرفي. يسهم في صياغة إطار شرعي واضح لتنظيم التصرف في الأموال الراكدة. يعالج إشكالات لم تبحث بعمق في السياق اليمني.

2. الأهمية الاقتصادية

1. يمكن من توظيف الأموال غير المطالب بها كمورد للسيولة.
2. يساعد في دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية دون المساس بحقوق أصحابها.
3. يعزز بناء نموذج مصرفي مسؤول يرفع الثقة بالقطاع المالي.

3. الأهمية التطبيقية

1. يقدم نموذجاً عملياً يمكن أن تستفيد منه المؤسسات المالية والجهات الرسمية.
2. يرفد البنك المركزي بهيكل واضح لإدارة الأموال غير المطالب بها.
3. يعزز الرقابة الشرعية والحوكمة المالية في المصارف.

سادساً: فرضيات البحث

1. الأصل الشرعي أن الأموال غير المطالب بها ملك ثابت لأصحابها مهما طال الزمن.
2. يجوز للمؤسسات المالية استثمار هذه الأموال بضوابط شرعية تضمن حق أصحابها.
3. استثمار الأموال غير المطالب بها يمكن أن يساهم في تعزيز السيولة الاقتصادية في اليمن.
4. وجود نظام مؤسسي خاص بإدارة هذه الأموال يعزز الثقة في القطاع المالي.
5. توجيه العوائد لمشاريع ذات نفع عام لا يتعارض مع الشريعة إذا بقي الأصل محفوظا.

سابعاً: منهجية البحث

يعتمد البحث على مناهج علمية مركبة تشمل:

- المنهج الاستقرائي لجمع النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء.
- المنهج التحليلي لفهم الأدلة وربطها بالواقع الاقتصادي.
- المنهج الوصفي لعرض واقع الأموال غير المطالب بها في اليمن.
- المنهج المقارن لمقارنة التجارب الدولية.
- المنهج التطبيقي/الاقتراحي لبناء نموذج عملي لإدارة الأموال.

1.1 الأطار المفاهيمي

أولاً: تعريف المال لغة.

كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان. (إبراهيم مصطفى وآخرون، 1972)

أما المال في اصطلاح جمهور الفقهاء فقد عرف الحنفية المال بأنه ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة.

والمالية إنما ثبت بشمول الناس كافة أو بقتوم البعض والتقوم يثبت بها وبإباحة الانتفاع له شرعا فما يكون مباح الانتفاع بدون تمول الناس لا يكون مالا كحبة حنطة وما يكون مالا بين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون متقوما كالخمر وإذا عدم الأمران لم يثبت واحد منهما كالدّم (زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، 1992).

وأما المال عند جمهور الفقهاء غير الحنفية: فهو كل ما له قيمة يلزم متلفه بضمانه.

فقال الشافعي: لا يقع اسم مال إلا على ما له قيمة يباع بها وتلزم متلفه، وإن قلت وما لا يطرحه الناس، مثل الفلس وما أشبه ذلك. (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، 1983)

ثالثاً: تعريف الأموال غير المطالب بها عند الفقهاء.

التعريف الفقهي للمال غير المطالب به

من خلال تقسيمات الأموال غير المطالب بها يمكن استنباط التعريف الآتي:

هو مال مملوك لشخص معلوم أو مجهول، قد تم ايداعه أو إرساله عبر جهة مالية كبنك أو محل صرافة ثم مضى عليه زمن طويل دون أن يطالب به مالكة بسبب نسيان أو وفاة أو اعراض عنه أو تعذر التواصل مع بقاء يد البنك أو الصرافة عليه على جهة الأمانة.

رابعاً: تعريف الأموال غير المطالب بها في قانون البنوك اليمني.

عرفتها المادة (79) من قانون البنوك اليمني بأنها: هي الدائع من الأموال والأرصدة أو التحويلات التي بقيت في ذمة البنك أو محلات الصرافة بدون أي حركة بالسحب أو الايداع مع تعذر الوصول إليهم

1.2 الصور والتصنيفات والدوافع للأموال غير المطالب بها في الواقع اليمني.

الصور والتصنيفات للأموال غير المطالب بها في الواقع اليمني.

أولاً: أموال مجهولة المصدر أو تحويلات مالية لم يستلمها المستفيد بسبب خطأ في الاسم أو الرقم فهي مال ضائع.

تعريف المال الضائع:

الضائع: [ضيع] ضاع الشيء يضيع ضيعة وضّاعاً بالفتح، أي هلك، ومنه قولهم: فلان بدار مضيعة، مثال معيشة. والاضاعة والتضييع بمعنى. (الفارابي، 1987)

{أضاع الشيء: أهمله وأهلكه،} كضيعة، فهو {مضيع} ومضيع. وفي التنزيل العزيز: (وما كان الله ليضيع إيمانكم)، أي صلاتكم، أي يهملها، وقال أيضاً: (أضاعوا الصلاة)، جاء في التفسير: صلّوها في غير وقتها، وقيل: تركوها البتة، وهو أشبه، لأنه عنى بهم الكفار. وكذلك أضاع عياله: إذا ترك تفقدهم، {والإضاعة} والتضييع بمعنى. (محمد مرتضى الحسني، 2001)

وقد جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية بقوله. والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي. (الموسوعة الفقهية، 1427)

إذا كان المال غير المطالب به مجهول صاحبه فإنه يلحق بحكم اللقطة.

وقد قال الحنفية في تعريفها: هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه. (لبخي، 1310)

ثانياً: أرصدة جامدة أو راكدة أو تحويلات لم يستلمها العميل مع السلامة في بياناتها. وتسمى بالأموال المنسية.

المنسي لغة:

نَسِيَهُ نَسِيًا وَنَسِيَانًا وَنَسَايَةً، بكسرهن، وَنَسْوَةً: ضِدَّ حَفِظَهُ. وَأَنْسَاهُ إِيَّاهُ.
وَالنَّسْيُ، بالكسر وَيَفْتَحُ: مَا نَسِيَ.

وَالنَّسْيُ: الشَّيْءُ الْمُنْسَى الَّذِي لَا يَذْكُرُ. (الفراهيدي، 1988)

وَقَدْ نَسِيَتْ الشَّيْءَ: إِذَا لَمْ تَذْكُرْهُ. (ابن سيده، 1996)

ونسييت الشيء أنساه نسيانا مشترك بين معنيين أحدهما ترك الشيء على ذهول وغفلة وذلك خلاف الذكر له والثاني الترك على تعمد. (الفيومى، 1994)

النسيان: بكسر فسكون مصدر نسي، زوال المعلومة عن الفكر مع العجز عن تذكرها في الحال. (قلعجي، 1988)

النسيان: ترك الإنسان ضبط ما استودع إما لضعف قلبه وإما عن غفلة أو عن قصد حتى ينحذف عن القلب ذكره.

المال المنسي في البنوك ومحلات الصرافة:

هو المال الذي يترك أو يودع عند جهة معينة، كالبنك أو محل الصرافة أو شخص، ثم يغيب عنه صاحبه لفترة طويلة من الزمن بسبب النسيان، أو الإهمال، أو الجهل بوجوده. دون أن يطالب به، أو دون أن توجد وسيلة للتواصل معه أو الوصول إليه. (السيد محمد مرتضى الحسيني، 1965)

ثالثا: مبالغ زهيدة متبقية من صرف العملات.

هذه الصورة ممكن تدخل تحت حكم المال السائب وذلك إذا مرت عليه الفترة المحددة ولم يطالب به صاحبه. وممكن يعرف المال السائب في البنوك ومحلات الصرافة بالآتي:

هو ما يتجمع من مبالغ مالية زهيدة أو بقايا عمليات صرف وتحويل العملات لدى البنك أو محلات الصرافة نتيجة فروقات الكسور النقدية أو الفروقات الحسابية ولا يطالب بها أصحابها سواء لجهلهم بها أو لزهدهم في مقدارها.

إذالقى الإنسان متاعه زاهدا فيه وراغبا عنه ولا يريد به فهو مال سائب.

ونظير ذلك في الأعيان إذا ألقى الإنسان متاعه زاهدا فيه وراغبا عنه ولا يريد به فهو لمن وجده، كما في حديث جابر . رضي الله عنه . أنه كان على جمل له فأعيا فأراد أن يسيبه فلو سيبه جابر ووجده آخر فهو له، وكذلك ما يلقى في البحر عند خوف غرق السفينة فإن من وجده فهو له؛ وذلك لأن الذي ألقاه قد تخلص عنه ولم يرد أن يكون ملكا له. (العثيمين، 2007)

رابعا: أموال تخوف العملاء من ظهورها بسبب الرقابة أو التحرز عليها من قبل الدولة.

وهذه الصورة في الأموال غير مطالب بها تدخل تحت أحكام الضمار وهو إذا كان المال قائما وينسد طريق الوصول اليه فانه يلحق بالضمار.

وتعريفه: وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك. (ابن عابدين, 1992)

وقد مثل له الفقهاء بالآتي: وهو المال الضائع والساقط في البحر، والمدفون في المغارة إذا نسي المالك مكانه. (الموصلي, 1937)

وتفسير الضمار أن يكون المال قائما وينسد طريق الوصول إليه كالعبد الآبق والضال والمال الساقط في البحر والذي أخذ مصادرة والدين المجهود إذا لم تكن له بيينة ثم صار بأن أقر عند الناس والمدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه. (سبط ابن الجوزي, 1987)

وقال المالكية في تعريفه: والضمار: الغائب عن صاحبه الذي لا يقدر على أخذه أو لا يعرف موضعه ولا يرجوه. (ابن عبد البر, 1993)

قال مالك: هو المحبوس عن صاحبه. وقال الخليل: الضمار: هو الذي لا يرجي رجوعه. وقيل: الغائب. وفي: "الجمهرة": المال الضمار هو خلاف العيان. (ابن قرقول, 2012)

ويمكن تعريفه ضمن الأموال غير المطالب بها.

هو المال المملوك لشخص معين، والموجود فعليا لدى البنك أو محلات الصرافة والذي تعذر على صاحبه الوصول اليه أو الانتفاع به بسبب خوفه من المطالبة به أو وجود موانع نظامية.

الفرع الثاني: الدوافع والأسباب وراء ظاهرة الأموال غير المطالب بها في اليمن.

أولاً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1- الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة.

2- النزاعات والحروب المستمرة في اليمن أدت الى نزوح كثير من السكان أو وفاتهم مما يتسبب الى ترك الحسابات البنكية أو الحوالات من غير مطالب بها.

3- الهجرة الخارجية والداخلية.

4- ضعف الأنظمة الالكترونية والمتابعة.

5- ضعف الربط الشبكي بين فروع الصرافة أو بين شركات الصرافة والبنوك مما يؤدي الى ضياع المعلومات أو تأخر وصول الاشعارات.

6- كثرة محلات الصرافة غير المرخصة أو غير الملتزمة بالضوابط، ما يؤدي الى فقدان أو اهمال أموال كثيرة بسبب غياب الرقابة.

7- الانقطاع المتكرر للخدمات الأساسية (الاتصالات، البريد).

ثانيا: الأسباب الحديثة لظاهرة الأموال غير المطالب بها في البنوك ومحلات الصرافة:

مع التطور السريع في مجالات التقنية المالية وانتشار الخدمات الإلكترونية ظهرت عدت ممارسات جديدة سهلت حركة الأموال، لكنها في ذات الوقت ساهمت في تفشي ظاهرة الأموال غير المطالب بها، سواء في البنوك أو محلات الصرافة أو عبر المنصات الإلكترونية.

1- التحويل عبر الهواتف المحمولة والتطبيقات الذكية.

2- الشراء عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية.

3- صرف الرواتب والفوارق عبر البنوك ومحلات الصرافة.

4- فقدان وسائل الوصول الإلكترونية. مثل الهواتف المحمولة أو الأجهزة اللوحية سواء بالسرقة أو الضياع.

ثالثا: دور العملات الرقمية في ظاهرة الأموال غير المطالب بها في البنوك ومحلات الصرافة.

مع التوسع المتزايد في استخدام العملات الرقمية ظهرت مشكلة الأموال غير المطالب بها.

1- ضعف تعامل المستخدمين للتقنيات الحديثة.

2- نسيان المفاتيح الخاص، أو بيانات المحفظة الرقمية. مما يؤدي الى تجميد الأصول دون امكانية الوصول اليها.

3- غياب التنظيم القانوني الكافي للعملات الرقمية في معظم الدول خصوصا اليمن.

4- وفاة مالك العملات الرقمية دون اعلام ورثته بكيفية الوصول لتلك الأصول فتتحول العملات الرقمية الى أموال منسية لا يمكن الاستفادة منها.

رابعا: دور الهكر (القرصنة الإلكترونية). في وجود المال غير المطالب به في البنوك ومحلات الصرافة.

القرصنة الإلكترونية تؤثر على ظاهرة الأموال غير المطالب بها بطرق مباشرة وغير مباشرة كالاتي:

1- اختراق الحسابات وتعطيلها.

2- سرقة البيانات الشخصية.

3- الاحتيال الإلكتروني بإنشاء حسابات وهمية.

4- الهجمات السبرانية على أنظمة البنوك ومحلات الصرافة مثل (فيروسات الفدية أو تعطيل الخوادم).

1.3 التأسيس الفقهي والقانوني للتعامل مع الأموال غير المطالب بها.

القاعدة العامة في الشريعة أن الحق المالي لا يسقط بمجرد النسيان أو الإهمال.

فالملكية قائمة والحقوق المالية ثابتة إلا إذا ورد نص شرعي أو عرف معتبر بخلاف ذلك. ولهذا تستمر الملكية للمال غير المطالب به في البنوك ومحلات الصرافة المالية.

فعن أبي حرة الرقاشي، عن عمه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه». (ابن حنبل، 2001)

وقد قرر الفقهاء القواعد الفقهية لذلك، منها: «لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي»، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن».

وحذر الرسول صلى الله عليه وسلم من إتلاف المال، فقال: «من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله» وقال أيضا: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» وقرر الفقهاء ضمان الأموال.

ويمكن أن نستدل على ذلك بالقاعدة الفقهية (اليقين لا يزول بالشك).

ومن خلال هذه الأدلة نعلم أن المال غير المطالب به يظل مملوكا لصاحبه مادام لم يثبت دليل صحيح صريح بإعراض صاحبه عنه.

واستصحاب بقاء الملكية حتى قيام سبب مشروع لنقل الملكية أو زوالها.

يقول الدكتور الزحيلي: إن القواعد المتفرعة عن القاعدة الرئيسية "اليقين لا يزول بالشك" يعبر عنها بالأصل، فيقال: الأصل بقاء ما كان على ما كان، الأصل في الأمور العارضة العدم، الأصل براءة الذمة، الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته، الأصل في الكلام الحقيقة، الأصل في الأشياء الإباحة، الأصل العدم.

ويعبر عن الأصل في جميع ذلك بالاستصحاب، وهو استصحاب الماضي إلى الحاضر، أي نقل الحكم الثابت في الماضي إلى الوقت الحاضر حتى يثبت غيره.

ومن النماذج المعتبرة للأصل الأصل بقاء ما كان على ما كان. (الزحيلي، 2000)

التصرف في المال غير المطالب به أو الخامل في البنوك ومحلات الصرافة.

لا يجوز للبنك أو محلات الصرافة التصرف في المال غير المطالب به أو الحساب الخامل إلا وفق للضوابط التي يقررها الشارع أو ينظمها القانون أو العرف.

1.4 التكييف الفقهي والزمني للأموال غي المطالب بها.

تعد مسألة تحديد المدة الزمنية التي يوصف بعدها المال بأنه غير مطالب به من القضايا الدقيقة في فقه المعاملات، لما يترتب عليها من آثار شرعية تتعلق بحفظ الأموال وصيانة حقوق الملاك، وهي من المقاصد الكلية التي اعتنت بها الشريعة الإسلامية عناية بالغة. وقد تناول الفقهاء هذه المسألة ضمن أبواب متعددة، أبرزها باب اللقطة، حيث قرر جمهور الفقهاء وجوب الاحتفاظ بالمال الملتقط مدة معتبرة قبل جواز التصرف

فيه، واستدلوا بحديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه في الأمر بتعريف اللقطة سنة كاملة إلا أن الفقهاء لم يجعلوا هذه المدة تحديدا تعبديا عاما لكل مال ضائع، بل ربطوها بطبيعة المال، وقيمتها، وغلبة الظن بظهور المالك، كما صرح بذلك النووي في المجموع، وابن قدامة في المغني.

كما عالج الفقهاء مسألة المال المجهول المالك، وقرروا أن بقاء المال بلا مطالب مع بذل الجهد في التعريف يحدث إشكالا في استمرار الحبس، لما فيه من تعطيل المال ومنافاة مقصود التداول. ولم يضع الفقه الإسلامي مدة زمنية موحدة يحكم بعدها بأن المال غير مطالب به، بل ترك تقدير ذلك للعرف والاجتهاد والمصلحة، وهو ما عبر عنه ابن تيمية بقوله: «الأحكام المبنية على العرف تتغير بتغير الأعراف». وهذا يدل على أن الزمن في هذه المسألة ليس مقصودا لذاته، وإنما هو وسيلة لمعرفة انقطاع تعلق المالك بماله.

ومع تطور المعاملات المالية وظهور صور جديدة للأموال غير المطالب بها في البنوك والمؤسسات المالية، اتجهت الاجتهادات الفقهية المعاصرة إلى ضبط هذه المدة ضبطا تنظيميا يحقق المقاصد الشرعية، دون إخلال بحقوق الملاك.

وبناء على ما سبق، يتبين أن تحديد المدة التي يعد بعدها المال غير مطالب به ليس حكما تعبديا ثابتا، وإنما هو اجتهاد فقهي تنظيمي يقوم على مراعاة العرف، وغلبة الظن، وبذل الجهد في التعريف، وتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع تعطيله، وهو ما يسعى هذا المبحث إلى تأصيله وبيانه في ضوء الفقه الإسلامي والتطبيقات المالية المعاصرة.

الفرع الأول: تكييف الأموال معلومة المالك (احكام الوديعة).

حكم المال غير المطالب به إذا كان السبب فيه نسيان العميل له أو عدم معرفته بتحويل مال له مع صحة البيانات أقرب شيها بأحكام الوديعة. والأصل أنه عقد أمانة وهو عقد جواز من الطرفين فيجوز لكل من المودع والوديعة فسخه متى شاء الا إذا حصل الاتفاق من الطرفين على فترة معينة فيلزم الوفاء بذلك. وقد جاء في المادة (774) من مجلة الأحكام العدلية: " لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الإيداع متى شاء ".

غير أن الشافعية استثنوا من هذا الأصل حالة لحوق الضرر بأحد الطرفين نتيجة فسخ الآخر عقد الوديعة بدون رضاه. (الموسوعة الفقهية، 1427)

جاء في مجلة الأحكام العدلية مادة 785 إذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته يحفظها المستودع إلى أن يعلم موت صاحبها أو حياته إلا أنه إذا كانت الوديعة مما يفسد بالمكث فيبيعها المستودع بإذن الحاكم ويحفظ ثمنها أمانة عنده لكن إذا لم يبيعها ففسدت بالمكث لا يضمن. وبناء على ذلك نقول إن مدة حفظ المال واجراءات التعرف عليه وإذا لم يطالب به صاحبه خلال فترة معينة تكون معتبرة شرعا ويرجع في تحديدها حسب نوع المال والمكان والعرف وهو معتبر في تحديد الأمور غير المنصوص عليها ومنها تحديد المدة التي يقال فيها أنه مال غير مطالب به. فإذا طالت الفترة حتى يغلب الظن أن صاحب المال قد نسيه. ولهذا فان بعض الدول تحدده بعد ثلاث سنوات. وبحسب اللوائح الداخلية لكل شركة وبنك. فبعضها تعتمد ستة أشهر وبعضها الى سنة ونصف. وتكون حوالة غير مستلمة ضمن الأموال المنسية.

1.5 تكيف الأموال مجهولة المالك. (احكام اللقطة والمال الضائع).

عند ذلك ينتقل حكمه من الوديعة الى المال الضائع وقد ذكر الفقهاء أحكاما تتعلق بالمال الضائع. ويسمى في البنوك بالحساب الخامل. وقد حدد قانون البنوك من القانون اليمني الفترة الزمنية بخمس عشرة سنة وقد نصت المادة (79): تعتبر الودائع والأمانات العينية التي مضى عليها خمس عشرة سنة لدى البنك بدون أي حركة بالسحب أو الايداع بحكم الودائع غير المطالب بها. إذا تم تحديد الفترة التي ينتقل بها المال الغير مطالب به بسبب الخطأ في بيانات المرسل أو المرسل له، فانه ينتقل من حكم الوديعة الى حكم المال الضائع فتطبق عليه احكامه ومنها. قال صاحب اعانة الطالبين في بيان المال الضائع وهو أن الأمر فيه لبيت المال إن انتظم فإن لم ينتظم فهو لصلحاء المسلمين يصرفونه في وجوه الخير.

وفي فتاوى ابن حجر ما نصه (سئل) رضي الله عنه هل يجوز لأحد الأخذ من حجارة القبور لسد فتح ولبناء قبر أم لا (فأجاب) بقوله إن علم مالك تلك الأحجار فواضح أنه لا يجوز الأخذ منها إلا برضاه إن كان رشيدا، وإن جهل فإن رجي ظهوره لم يجز أخذ شيء منها وإن أيس من ظهوره فهي من جملة أموال بيت المال فلمن له فيه حق الأخذ منها بقدر حقه.

قال ابن تيمية: والمال الذي لا نعرف مالكة يسقط عنا وجوب رده إليه فيصرف في مصالح

المسلمين والصدقة من أعظم مصالح المسلمين وهذا أصل عام في كل مال جهل مالكه بحيث يتعذر رده إليه كالمغصوب والعواري والودائع تصرف في مصالح المسلمين على مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم. (ابن تيمية، 1983)

وفي هذه المسألة آثار معروفة فعن عبد الله بن مسعود لما اشترى جارية ثم خرج ليوفي البائع الثمن فلم يجده، فجعل يطوف على المساكين ويقول: اللهم هذه عن صاحب الجارية، فإن رضي، فقد برئت ذمتي، وإن لم يرض فهو عني، وله على مثلها يوم القيامة.

فقد نص مجمع الفقه الإسلامي الدولي على أن الأموال المجهولة المالك أو المتعذر ردها بعد استيفاء إجراءات الإعلان والبحث تصرف في المصالح العامة أو وجوه البر، مع بقاء الضمان لصاحبها إذا ظهر. كما قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) جواز نقل الأموال غير المطالب بها بعد مدة محددة إجرائياً إلى حسابات خيرية أو احتياطية، بشرط الالتزام بالإعلان، والتوثيق، وضمان الحق عند المطالبة.

يعد البنك ومحلات الصرافة جهة مسؤولة عن حفظ الأموال غير المطالب بها وإدارتها بطريقة آمنة. ولذلك فإن هذا المال يعامل على أنه وديعة محفوظة الحقوق، فلا يجوز لأي شخص التصرف فيه بشكل مباشر. ويجب على الجهة المسؤولة عن حفظه الاحتفاظ به لفترة مناسبة لإتاحة الفرصة لصاحب المال لاستعادته، ينزل المجهول منزلة المعدم.

إن الشيء إذا كان مجهولاً، أو أصبح مجهولاً، فإنه ينزل منزلة المعدم، مع أنه كان الأصل بقاءه، وذلك متى يؤس من الوقوف عليه أو شق الوقوف عليه، لرفع الحرج والمشقة عن الناس، وهذه القاعدة قريبة من القاعدة السابقة "لا عبء للتوهم".

التطبيقات

1- اللقطة بعد الحول، فإنها تملك لجهالة ربها وما لا يملك منها يتصدق به عنه على الصحيح، وكذلك الودائع، والغصوب، ونحوها. (ابن رجب 2/ 432).

2 - مال من لا يعلم له وارث، فإنه يوضع في بيت المال، كالمضائع، مع أنه لا يخلو من بني عم أعلى عصابة له، إذ الناس كلهم لبني آدم، ولكنه مجهول، فلم يثبت له حكم، وجاز صرف ماله في المصالح.

وفي رواية ينتقل إرثا إلى بيت المال. (الزحيلي، 2000)

1.6 حكم استثمار الأموال غير المطالب بها وضوابطه الشرعية.

سبق أن الأصل الشرعي في الأموال المودعة لأي جهة تعتبر أمانة في يد البنك أو شركة الصرافة وبناء عليه فإن هذه الجهات وكيلة لا مالكة. فالمال غير المطالب به وله مالك معلوم يظل ملكا لصاحبه الأصلي حتى لو طال الزمن، فلا يجوز شرعا التصرف فيه بدون حق، لأنه تصرف في مال الغير دون اذنه. والمودع لم يأذن للبنك أو الصرافة باستثمار الأموال الا في الحالات التي يصرح بها في العقد مثل (حسابات الاستثمار).

وقد ذكر الامام ابن بطال في شرح صحيح البخاري في باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره فعمل فيه المستأجر فزاد أو من عمل في مال غيره فاستفضل.

ويمكن أن نستنبط من أقوال العلماء ضوابط شرعية في ذلك.

1- أن يبقى المال حقا لصاحبه ان ظهر في أي وقت.

2- حفظ كامل سجلات الملكيات.

3- رجوع العوائد لصاحب المال أو لبيت مال المسلمين ان تعذر معرفته.

وفي ذلك يقول الامام ابن بطال: من أقسام بيت المال بيت الضوائع، وتجمع فيه الأموال الضائعة ونحوها من لقطة لا يعرف صاحبها أو مسروق لا يعلم صاحبه، فتحفظ محرزة لأصحابها، فإن حصل اليأس من معرفتهم صرف في وجهه. (ابن بطال، 2003)

تنمية أموال بيت المال والتصرف فيها:

من صلاحيات الامام الإنفاق من بيت المال، فإن للإمام التصرف في أموال بيت المال. والقاعدة في ذلك أن منزلة الإمام من أموال بيت المال منزلة الولي من مال اليتيم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنني أنزلت نفسي من هذا المال منزلة ولي اليتيم فله فيه من التصرف ما لولي اليتيم في مال اليتيم. وليست هذه القاعدة على إطلاقها، فلا يلزم التشبيه من كل وجه بدليل أن للإمام التملك من بيت المال والإقطاع منه.

ومن الأمثلة التي تعرض لها بعض الفقهاء ما يلي:

أ - البيع: يجوز للإمام بيع شيء من أموال بيت المال، إذا رأى المصلحة في ذلك. أما شراؤه لنفسه شيئا منها فقد جاء في الدر المختار: لا يصح بيع الإمام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء من أموال بيت المال؛ لأنه كوكيل اليتيم، فلا يجوز ذلك منه إلا لضرورة. زاد في البحر: أو رغب في العقار بضعف قيمته، على قول المتأخرين المفتي به.

ب - الإجارة: أرض بيت المال تجري عليها أحكام الوقوف المؤبدة. فتؤجر كما يؤجر الوقف.

1.7 التوظيف الاقتصادي للأموال غير المطالب بها لخدمة التعافي في اليمن.

تنشيط الدورة الاقتصادية يشير إلى الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة خلال فترات الركود أو البطء في النمو. يتطلب ذلك تبني إصلاحات متنوعة تشمل تعزيز الاستثمار، تحسين بيئة الأعمال، وتفعيل السياسات المالية والنقدية لدفع عجلة الإنتاج والاستهلاك.

وفقا للوثيقة، تتضمن استراتيجيات تنشيط الدورة الاقتصادية مجموعة من التدابير منها ما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتسهيل التجارة الخارجية، وتشجيع القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال عبر إزالة العقبات القانونية والتنظيمية. كما يضاف إلى ذلك تعزيز نتائج السياسات المالية والنقدية، وتحسين كفاءة سوق العمل والبنية التحتية، مع التركيز على الاستقرار المالي والحفاظ على توازنات الموازنة العامة وموازن المدفوعات، لضمان بيئة داعمة للنمو المستدام .

إن تنشيط الدورة الاقتصادية يتطلب مجموعة من السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى تحفيز الطلب الكلي، تعزيز الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي لضمان استمرار النمو وتقليل معدلات البطالة والفقر. (مقران عبد الكريم، 2011).

يتم تنشيط الدورة الاقتصادية بشكل أساسي من خلال السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى زيادة الإنفاق الكلي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستثمار، واستعادة ثقة المستهلكين والمستثمرين .

الأدوات والاستراتيجيات الرئيسية لتنشيط الاقتصاد:

1. السياسة المالية :

السياسة المالية تلعب دورا أساسيا في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي، إذ تتمثل في إدارة الإنفاق العام والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية متعددة مثل زيادة النمو، تقليل البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. تساعد السياسات المالية المنضبطة على توفير بيئة ملائمة للاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، كما تساهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنظيم الدين العام ومستويات العجز في الميزانية. (آل طعمة & الشمري، 2018؛ الداوي الشيخ، 2009)

تعد السياسة المالية أداة مهمة لرفع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق على القطاعات الأساسية، وتحسين توزيع الدخل، والحد من الفقر والبطالة عبر آليات متعددة منها زيادة الإنفاق على برامج البنية التحتية وتحفيز الطلب الداخلي. كما تظهر الدراسات أن الإصلاحات المالية التي تتسم بالمصداقية والشفافية

تزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات، مما يساهم في تعزيز دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي بشكل فعال.

أن السياسات المالية المنضبطة تساهم في انخفاض تكاليف التمويل الحكومي وتقليل ضغوط التضخم، إذ أن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتحقيق توازن مالي أفضل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاحات الضرائب، خاصة تلك التي تستهدف شرائح الدخل المنخفض، تساهم في زيادة الحوافز للعمل وتحسين مستوى المعيشة، ما يعزز النمو الكلي.

تستخدم الحكومة هذه الأداة عبر التغيير في مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب .

- زيادة الإنفاق الحكومي :يتم ضخ الأموال في الاقتصاد من خلال مشاريع البنية التحتية (مثل الطرق والجسور)، والإنفاق الدفاعي، والبرامج الاجتماعية. هذا يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة ويزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- خفض الضرائب :يترك خفض الضرائب المزيد من الدخل متاح للأفراد والشركات، مما يشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الخاص، وهذا بدوره يحفز النشاط الاقتصادي .

2. السياسة النقدية: (Monetary Policy)

السياسة النقدية تعد أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو في الدول العربية، حيث يتم من خلالها إدارة عرض النقود وأسعار الفائدة بهدف التحكم في التضخم وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتؤدي السياسة النقدية إلى استهداف استقرار الأسعار، تعزيز استقرار العملة، وتوفير بيئة مواتية للتمويل والاستثمار. (الداوي الشيخ، 2009)

تتسم السياسات النقدية التي اتبعتها الدول العربية خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2009 بالمرونة، حيث قامت بتبني سياسات توسعية لتشجيع القطاع المصرفي على منح الائتمان ودعم القطاع الخاص. شملت الإجراءات توفير السيولة بأسعار فائدة مخفضة واستخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق توازن في الأسواق، مع محاولة امتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. كما أن السياسة النقدية ساهمت في تحسين أوضاع الموازنات الحكومية، من خلال دعم سوق الأوراق المالية وتعزيز أدوات الدين المختلفة، مثل إصدار الصكوك التمويلية التي توفر للحكومة مصادر تمويل بديلة وتحد من الاعتماد على الإصدار النقدي. ولعبت قوانين تعزيز استقلالية البنوك المركزية دورا

مهما في الحد من التوسع المفرط في الائتمان الحكومي، وتشجيع تمويل العجوزات المالية من موارد حقيقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تميزت نظم الصرف في معظم الدول العربية حينها بثبات سعر الصرف مقابل الدولار أو عملات أوروبية، الأمر الذي ساعد على استقرار قيمة العملة الوطنية وتحقيق استقرار عام في الاقتصاد الكلي. (سواس رضوان، 2003)

وفي المجمل، فإن تطبيق السياسات النقدية المرنة والموجهة يساهم في تحقيق التوازن المالي والنقدي، ويعزز من قدرة القطاع المصرفي على تمويل النمو الاقتصادي، مع مراعاة أن تحقيق أهداف السياسة النقدية يتطلب تنسيقا فعالا مع السياسات المالية والاستقرار المؤسسي.

يدير البنك المركزي هذه السياسة للتحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة .

- خفض أسعار الفائدة :يجعل الاقتراض أقل تكلفة بالنسبة للشركات والأفراد، مما يشجع على الاقتراض والاستثمار وشراء السلع المعمرة (مثل المنازل والسيارات).

- زيادة المعروض النقدي :توفير المزيد من السيولة في النظام الاقتصادي لتسهيل المعاملات التجارية والاستثمار). دمدوم زكريا & شيوخه بلقاسم، 2008)

3. استراتيجيات أخرى:

- تنويع الاقتصاد تنويع الاقتصاد هو استراتيجية أساسية لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، خاصة النفط، الذي يتسم بتقلبات أسعاره وتأثره بالتقلبات الخارجية. تهدف هذه السياسة إلى توسيع وتطوير قطاعات أخرى واعدة مثل الصناعة، السياحة، تكنولوجيا المعلومات، والزراعة، لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل متنوعة ومستدامة.

إن تحقيق تنويع اقتصادي فعال يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشجيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث يعمل ذلك على تحفيز الابتكار وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية. كما أن السياسات الحكومية تدعم تطوير البنية التحتية، تحسين بيئة الأعمال، وتوفير حوافز للاستثمار في القطاعات البديلة، لضمان تحقيق تأقلم اقتصادي مع التغيرات العالمية والتقلبات السوقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التنويع تتوافق مع جهود لتطوير القدرات البشرية وتحسين مستويات التعليم والصحة، وذلك لضمان تلبية متطلبات سوق العمل وتحقيق مكاسب في رأس المال البشري،

الأمر الذي يعزز كفاءة وفاعلية القطاعات الاقتصادية الجديدة.) دمدوم زكريا & شيخه بلقاسم, 2008)

وتعد هذه الإصلاحات ضرورية لمواجهة تحديات الاعتماد على مصدر واحد، وتسهم في تحسين معدل النمو، وزيادة القدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية العالمية، فضلا عن خلق بيئة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات غير النفطية، حيث أن نجاح عمليات التنويع يشكل ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومتوازن في المستقبل. دعم الاستثمار: توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص.

- الاستثمار في رأس المال البشري: الاستثمار في رأس المال البشري يعد من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يهدف إلى تحسين جودة التعليم والتدريب لرفع كفاءة القوى العاملة وزيادة إنتاجيتها. وتؤكد الدراسة على أن تحسين مستويات التعليم والصحة يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة مهارات العاملين تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ودعم الابتكار والتطوير في القطاعات المختلفة. كما أن السياسات التي تركز على تطوير رأس المال البشري تتضمن برامج لتكوين مهارات متقدمة، وتحفيز التعليم المهني والتقني، والاستثمار في التدريب المستمر، مما يعزز قدرات القوى العاملة لمواكبة متطلبات السوق العالمي ويزيد من قدرتها على المنافسة. وتساهم هذه الجهود أيضا في تقليل معدلات البطالة، خصوصا بين الشباب والنساء، وبالتالي دعم النمو الشامل. وأشارت نتائج دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن الإصلاحات التي تستهدف تحسين مستويات التعليم والصحة لها آثار مباشرة وإيجابية على معدلات النمو الاقتصادي، خاصة عبر زيادة كفاءة رأس المال البشري، الأمر الذي ينعكس لاحقا على زيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار، وجذب الاستثمارات النوعية. وفي هذا الإطار، تعتبر السياسات الموجهة لتطوير مهارات القوى العاملة وتعزيز قدراتها من العوامل الحاسمة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، حيث لا يقتصر الأمر على تحسين جودة التعليم فحسب، بل يمتد ليشمل تدريب العمالة على المهارات الحديثة وتقنياتها الجديدة لضمان مواكبة تطورات السوق، وبالتالي تعزيز دور رأس المال البشري كمحرك رئيسي للنمو.) سيلام حمزة & ولدبزيو فاتح, 2013)

• إلغاء القيود التنظيمية: تقليل البيروقراطية والقيود التي قد تعيق عمل الشركات وتنشط الابتكار. إلغاء القيود التنظيمية هو عنصر أساسي في بيئة الأعمال المحفزة للنمو الاقتصادي، حيث يهدف إلى تقليل البيروقراطية وتسهيل إجراء الأعمال التجارية من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الأعباء الإدارية على الشركات. وتساهم هذه الإصلاحات في إزالة العوائق التي تعوق استثمارات وتطوير الشركات، وترفع من كفاءة الأسواق، وتشجع على الابتكار والمبادرة الخاصة. وقد أظهرت الدراسات أن تخفيض القيود والإجراءات الروتينية يسرع من عمليات بدء النشاط التجاري ويقلل من التكلفة الزمنية والمادية المرتبطة بالتراخيص والتسجيل، بالإضافة إلى توفير إطار أكثر شفافية ووضوحاً للمستثمرين. كما أن إزالة القيود الجمركية والعقبات القانونية تتماشى مع هذه التحسينات، وتؤدي إلى زيادة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي بشكل عام. تبسيط القوانين واللوائح يعزز من مناخ الأعمال ويخلق بيئة أكثر استقراراً وثقة، الأمر الذي يدفع الشركات إلى توسيع أنشطتها وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، ويدعم بشكل غير مباشر إنشاء فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية الوطنية. يعد تقليل القيود من الضروريات التي يجب أن تترافق مع إصلاحات تتعلق بحماية حقوق الملكية، إنفاذ العقود، ومنافسة السوق بشكل فعال، لضمان تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام. (رافع نذير، 2015)

• تحسين الكفاءة التشغيلية: الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الإنتاجية وجودة المنتجات. تحسين الكفاءة التشغيلية يعد من الركائز الأساسية لتعزيز الإنتاجية وجودة المنتجات، حيث يتطلب الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. يشمل ذلك تحديث البنية التحتية التكنولوجية، وتبني أنظمة إدارة متطورة، وتطوير عمليات التصنيع والخدمات بحيث تكون أكثر كفاءة ومرونة، مما يقلل من التكاليف ويزيد من القدرة التنافسية للشركات. إن تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال استخدام التكنولوجيا يساهم في تحسين أداء المؤسسات، وتسيير العمليات بشكل أكثر فاعلية، وتقديم منتجات ذات جودة عالية تفي بمطالب السوق العالمية، الأمر الذي يعزز القدرة على التصدير ويزيد من حصة الأسواق. ويدعم ذلك أيضاً تحفيز الابتكار من خلال تطبيق أساليب حديثة في مجال البحث والتطوير، وتطوير عمليات الإنتاج للتماشي مع المعايير الدولية، مما يساهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق النمو المستدام. وتتطلب هذه الاستثمارات إرساء بيئة مؤسسية داعمة، حيث أن وجود

مؤسسات فعالة وقوانين تحفز التكنولوجيا والابتكار يلعب دورا هاما في تحقيق تحسينات ملموسة، إضافة إلى تمكين الشركات من استيعاب التقنيات الحديثة وتوظيفها بشكل فعال. والتوجه نحو تعزيز كفاءة التشغيل يتوازى مع الالتزام بالإصلاحات الهيكلية التي تعزز من مرونة السوق وتسهيل دخول التكنولوجيا الجديدة، ورفع مستويات الإنتاجية والجودة على المدى الطويل.(ستار جابر عمران، 2019)

1.8 أثرها في دعم التعافي الاقتصادي.

يعد دعم التعافي الاقتصادي من أبرز الأولويات التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها خلال السنوات الأخيرة، وذلك في ظل ما واجهته المنطقة من تحديات اقتصادية متتالية، شملت تداعيات الأزمات المالية العالمية، والتقلبات في أسعار الطاقة، والاضطرابات الجيوسياسية، إضافة إلى آثار جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي هذا السياق، بات من الضروري تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية الشاملة والإصلاحات الهيكلية التي تعزز قدرة الاقتصادات العربية على التكيف والصمود والانطلاق نحو مسارات نمو مستدامة. ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: تنويع الهيكل الاقتصادي وتعزيز القطاعات غير النفطية

يمثل التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية للتعافي، خصوصا في الدول المعتمدة على العائدات النفطية بشكل كبير. فالتقلبات الحادة في أسعار النفط أو مشاكل التصدير كما هي حالة البلد الآن، كل تلك الظروف أبرزت الحاجة الملحة لتنمية قطاعات بديلة، مثل:

1) الصناعة التحويلية: الصناعة التحويلية تعتبر من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل

كبير في دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية. على الرغم من أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة، إلا أن تعزيز هذا القطاع يعد من الأولويات لتحقيق نمو مستدام وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. ومن هنا نؤكد على أهمية وجود سياسات تشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة التحويلية، من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل إجراءات التراخيص، وتقديم التسهيلات التمويلية، وتطوير البنية التحتية اللازمة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والصناعات ذات القيمة المضافة العالية. بالإضافة إلى ذلك، يشدد على أهمية تحديث المهارات الفنية والإدارية للعاملين ودعم البحث والتطوير لخلق

منتجات تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. كما أن استغلال الفوائض النفطية في تمويل صناديق السيادة والاستثمار في مشاريع صناعية تحويلية يعد أحد الاستراتيجيات التي سعت إليها بعض الدول في الماضي لتعزيز النمو غير النفطي وتنويع الاقتصاد الوطني، مما يسرع من معدلات التعافي ويرفع من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. (خالد روكان عواد, 2015)

(2) الخدمات اللوجستية: الخدمات اللوجستية تعتبر من القطاعات المهمة التي تلعب دورا حيويا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والتجاري في الدول العربية. إذ تسهم في تسهيل عمليات التجارة والتوزيع وتقليل تكاليف الاستيراد والتصدير، مما يعزز الطلب الخارجي ويدعم تحقيق تنويع الهيكل الاقتصادي. وتؤكد الدراسات أن تحسين وتطوير الخدمات اللوجستية يتطلب استثمارا في البنية التحتية مثل الموانئ، والمطارات، وطرق النقل، بالإضافة إلى تحسين نظم المعلومات والرقمنة لعمليات الشحن والتخزين والتوزيع. كما يشدد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وتبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة الحواجز أمام الحركة التجارية، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز التجارة العابرة للحدود. إن الاستثمار في قطاع الخدمات اللوجستية يساهم في خلق فرص عمل جديدة، لاسيما في مجالات التخزين والنقل والخدمات الرقمية، ويعزز من كفاءة قطاع التجارة الخارجية، ويدعم قدرة الدول العربية على الاستفادة من الفرص الاقتصادية الناشئة والتفاعل بشكل أكبر في الأسواق العالمية. (بوفنش وسيلة, 2021)

(3) الطاقة المتجددة

(4) الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا

(5) السياحة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يسهم هذا التوجه في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد، كما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وزيادة القيمة المضافة، ورفع مستوى الإنتاجية، مما ينعكس إيجابا على الدخل القومي واستقرار النمو على المدى الطويل.

ثانيا: تعزيز برامج التمويل والتسهيلات الائتمانية

تشكل السياسات المالية والائتمانية عنصرا محوريا في دعم التعافي الاقتصادي، إذ تساعد التسهيلات الموجهة للشركات على استعادة نشاطها وزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع. وتشمل هذه الإجراءات:

- تقديم قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة
 - دعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر
 - توفير ضمانات حكومية للقروض
 - تخفيف الأعباء الضريبية والرسوم للأنشطة المتضررة
 - تشجيع التمويل الإسلامي كقناة آمنة ومستقرة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية
- كما يساهم تسهيل عمليات التصدير ومنح الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب في تعزيز تدفق رؤوس الأموال وتحفيز النمو في القطاعات الحيوية. (الداوي الشيخ، 2009)
- ثالثا: الإصلاحات الهيكلية وتحسين مناخ الأعمال
- تعتبر الإصلاحات الهيكلية من أهم محددات التعافي الاقتصادي المستدام، إذ تساهم في زيادة كفاءة السوق وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وتشمل هذه الإصلاحات:
- تطوير البنية التحتية التقليدية والرقمية
 - تحديث التشريعات الاقتصادية
 - تعزيز الشفافية والحوكمة
 - تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين
 - تحسين جودة الخدمات الحكومية
 - تطوير سوق العمل ورفع مهارات القوى العاملة

هذه الإصلاحات تعمل على خلق بيئة استثمارية جاذبة وقادرة على استقطاب رؤوس الأموال، بما يدعم معدلات النمو ويقوي القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

رابعا: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية

يلعب استقرار الاقتصاد الكلي دورا رئيسيا في تعزيز ثقة المستثمرين وطمأننة الأسواق، ويتحقق ذلك عبر:

- المحافظة على مستويات آمنة للعجز المالي
 - ترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين كفاءته
 - السيطرة على معدلات التضخم
 - استقرار أسعار الصرف
 - تقليل الدين العام أو تحسين إدارته
- يساعد هذا الاستقرار في خلق بيئة اقتصادية قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية ودعم الاستثمارات طويلة الأجل.
- خامسا: تطوير الأسواق المالية ودعم الابتكار
- تطوير الأسواق المالية يعد خطوة جوهرية في تعزيز التعافي، فوجود أسواق مالية فعالة يزيد قدرة الشركات على الحصول على التمويل، ويحفز الادخار والاستثمار. ويتضمن ذلك:
- تطوير أدوات التمويل غير التقليدية
 - تعزيز دور صناديق الاستثمار
 - دعم الابتكار المالي (FinTech)
 - تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني
 - تعميق السوق المالية وزيادة سيولتها
- كما أن دعم الابتكار والإبداع داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية يسهم في تعزيز القدرة التنافسية ورفع كفاءة الموارد الاقتصادية، مما يسرع وتيرة النمو بعد الأزمات). دمدوم زكريا & شيوخه بلقاسم, 2008)
- سادسا: بناء اقتصاد مرن وقادر على مواجهة الصدمات
- تسعى الدول العربية إلى بناء منظومة اقتصادية أكثر مرونة من خلال:
- تعزيز الأمن الغذائي
 - دعم الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على النفط

- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والتحول الرقمي
 - تطوير برامج الحماية الاجتماعية
 - رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية
- يسهم ذلك في تقليل أثر التقلبات العالمية، ويخلق قاعدة اقتصادية قوية تسهل التعافي من أي أزمات مستقبلية). آل طعمة & الشمري, 2018)

2. الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن قضية الأموال غير المطالب بها في اليمن ليست مجرد حسابات مالية راكدة في سجلات البنوك ومحلات الصرافة، بل هي مورد اقتصادي ضخم معطل يكتسب أهمية بالغة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها البلاد. وقد اجتهدت الدراسة في تقديم معالجة فقهية واقتصادية متكاملة توازن بين صيانة الملكية الخاصة وحماية المصلحة العامة، مستندة إلى منهجية مركبة لاستقراء النصوص وتحليل الواقع المصرفي اليمني وبناء نموذج إداري مقترح.

وقد أسفر البحث عن جملة من النتائج الجوهرية، أبرزها تأكيد الأصل الشرعي والقانوني الثابت الذي يقضي ببقاء ملكية هذه الأموال لأصحابها الأصليين دون أن تسقط بالتقادم أو النسيان، مع وجوب حفظها على جهة الأمانة وتكييفها فقهيا بحسب حال المالك بين الوديعة المنسية أو اللقطة والمال الضائع. كما أثبتت الدراسة مشروعية استثمار هذه الكتلة النقدية بضوابط شرعية صارمة تضمن أصل المال لأصحابه حال ظهورهم، وتوجه عوائده للنفع العام عند اليأس من معرفتهم، مسترشدة بالمدة الإجرائية التي حددها القانون اليمني بخمس عشرة سنة لاعتبار الحسابات خاملة. ويظهر الأثر التتموي لتفعيل هذه الأموال في قدرتها المباشرة على تنشيط الدورة الاقتصادية، وتعزيز السيولة النقدية، ودعم جهود التعافي عبر تمويل المشروعات الإنتاجية والصغيرة لتخفيف حدة الركود الناتج عن النزاعات والحروب والنزوح التي كانت سببا رئيسا في تراكم هذه الثروات المعطلة.

وبناء على هذه المعطيات، تقدم الدراسة حزمة من الاقتراحات والتوصيات العملية لإدارة هذا الملف بفاعلية؛ حيث تتجلى الحاجة الملحة في الإسراع بتبني إطار تشريعي ورقابي وطني موحد تحت الإشراف المباشر للبنك المركزي اليمني، ليعالج الغموض الحالي ويعزز الحوكمة ويسهم في رفع ثقة المودعين بالقطاع المصرفي. ويتطلب هذا الإطار صياغة نظام مؤسسي متخصص يتولى إدارة هذه الأموال، مع

ضرورة التنسيق المحكم بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتوجيه عوائد الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية والمنفعة العامة والاستثمار في رأس المال البشري والابتكار المالي. وأخيراً، يتعين على المصارف وشركات الصرافة تطوير بنيتها التقنية وأنظمتها الإلكترونية والربط الشبكي بين فروعها، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة للحد من ضياع بيانات العملاء وتقليص فرص ظهور حسابات خاملة جديدة مستقبلاً، بما يضمن تحويل هذه الطاقات المالية المعطلة إلى أداة فاعلة لدعم التنمية المستدامة في اليمن.

3. المراجع:

- [1] آل طعمة، ح. ح. & ، الشمري، ه. م. (2018). الاستدامة المالية وفاق النمو الاقتصادي في العراق، *Cihan University-Erbil Scientific Journal*، 2(Special 2-C)، 382-398.
<https://doi.org/10.24086/cuesj.si.2018.n2c15>
- [2] إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر & ، محمد النجار. (1972). كتاب المعجم الوسيط . في مجمع اللغة العربية بالقاهرة (م 2).
<https://shamela.ws/book/7028>
- [3] ابن بطال، أ. أ. ع. ب. خ. ب. ع. (2003). كتاب شرح صحيح البخاري (مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، تحقيق).
- [4] ابن تيمية، أ. ع. ب. ت. أ. أ. (1983). كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية.
- [5] ابن حنبل، أ. ي. ح. أ. (2001). مسند الامام أحمد (مؤسسة الرسالة، تحقيق).
- [6] ابن سيده، أ. أ. ع. ب. إ. ب. س. (1996). كتاب المخصص (م 1). دار حياء التراث.
- [7] ابن عابدين، م. أ. ب. ع. ب. ع. أ. أ. (1992). الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (م 6).
- [8] ابن عبد البر، أ. ع. ي. ب. ع. أ. ب. ع. أ. أ. (1993). الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (دار قتيبة - دمشق | دار الوعي - حلب، تحقيق؛ م 27).

- [9] ابن قرقول، ا. ب. ي. ب. ا. ا. (2012). *مطالع الأنوار على صحاح الآثار* (دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، تحقيق؛ وزارة الأوقاف والشؤون، م 6).
- [10] البلخي، ن. ا. ا. (1310). *كتاب الفتاوى العالمكيرية = الفتاوى الهندية* (م 6). المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر (وصورتها دار الفكر بيروت وغيرها).
- [11] الداوي الشيخ. (2009). *الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. (2) ،
- [12] الزحيلي، م. م. (2000). *القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة* .
- [13] السيد محمد مرتضى الحسيني. (1965). *تاج العروس من جواهر القاموس . دار التراث العربي - الكويت*. (16) ،
- [14] العثيمين، م. ب. ص. (2007). *الشرح الممتع على زاد المستقنع* (دار ابن الجوزي، تحقيق؛ م 15).
- [15] الفارابي، أ. ن. إ. ب. ح. ا. (1987). *الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية* (4 ط، م 6). دار العلم للملايين - بيروت.
- [16] الفراهيدي، أ. ع. ا. ا. ب. أ. ب. ع. ب. ت. ا. ا. (1988). *كتاب العين* (دار ومكتبة الهلال، تحقيق).
- [17] الفيومي، ا. ب. م. ب. ع. (1994). *كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . المكتبة العلمية - بيروت*.
- [18] الموسوعة الفقهية. (1427). *الموسوعة الفقهية الكويتية* (م 1).
- [19] الموصلي، ع. ب. م. ب. م. ا. (1937). *الاختيار لتعليل المختار* (مطبعة الحلبي - القاهرة) وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق؛ م 5).
- [20] بوفنش وسيلة. (2021). *دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين دراسة قياسية لفترة 1978 - 2018*. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، (2).
- [21] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. (1983). *الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية* . دار الكتب العلمية.

- [22] خالد روكان عواد. (2015). الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات. طؤظاري زانكوؤ بؤ زانسته مرؤظاية تتيية كان. (19)1 ,
- [23] دمدوم زكريا & شيخه بلقاسم. (2008). الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر. (7)2 .
- [24] رافع نذير. (2015). انعكاسات برامج الاصلاح الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر.
- [25] زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري. (1992). كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (دار الكتاب الإسلامي، تحقيق؛ م 2). دار الكتاب الإسلامي.
- [26] سبط ابن الجوزي، ي. ب. ق. -أ. ق. -أ. ع. أ. ش. أ. س. أ. أ. أ. (1987). (يثار الإنصاف في آثار الخلاف) دار السلام - القاهرة، تحقيق؛ م 1.
- [27] ستار جابر عمران. (2019). منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق. مجلة الادارة والاقتصاد. (42)120 ,
<https://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.29>
- [28] سواس رضوان. (2003). العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية في الجزائر. الملنقى الوطني الاول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي.
- [29] سيلا م حمزة & ولدبزيو فاتح. (2013). فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر.
- [30] قلعجي، م. ر. ق. (1988). معجم لغة الفقهاء (م 2). (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
- [31] محمد مرتضى الحسيني، أ. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.
- [32] مقران عبد الكريم. (2011). الاصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات.